يعني لو بقي الجمع على جمعيته ببطل معنى التعريف بالكلية
اذ لا عهد في اقسام الجموع ليحمل اللام عليه ولا يمكن حمله
على تعريف الماهية لان الجمع وضع للافراد لا لمهية
فحمل على الجنس مجازا لان اللام للتعريف والمحلى بلام الجنس
نكرة في المعنى كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فاذا حمل
على الجنس لم يبطل معنى الجمعية بالكلية اذ في الجنس معنى
الجمع من وجه وان لم يكن مقصودا الان كل جنس له افراد خارجا
او ذهنا وكان اعتبار الجنس اولى لان فيه جمعا بين المعنيين
فيجعلت بتزوج امرأة اذا حلفه بتزوج نسوة فان قلت
لم لم يجعل للام الاستغراق الجمع قلت لو حمل عليه لكان
اقل افراده ثلثا ولا يتناول الواحد والاثنين وليس كذلك
لان عدم الحمل في قوله لا يحل لك النساء لا يختص بالجمع بل
يتناول واحدا فعلم ان عمومه عموم الجنس والنكرة اذا
اعيدت لما ذكر النكرة واعادتها العموم ازدة بما
اشتهر من ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت غير الاولى
كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
واذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى لانها لو انصرفت
الى الاولى لتغايتا نوع تغاير فلا تبقى نكرة والفرض خلافه
كالمبرد في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر
يسرا والمعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين
الاولى كالعشرين في قوله وهو معنى قول ابن عباس لن يغلب
عسر يسرين قال صخر الاسلام وجعل الاية من هذا القبيل
نظرا لانهما لا يحتملان هذا المعنى كما لا يخفى قولنا ان مع العسر
ربما ان مع العسر ربما ان يكون معه ربما ان يكل هذا من
باب التكثير فان قلت اذا حمل على التكثير فما وجه قول

ابن

ابن عباس قلت كانه قصد بالبسرين ما في قوله بيسرا من معنى
التعظيم فيبتنا ول بيسر الدارين وذلك يشمل في الجملة ه
واذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى لما ذكرنا انها لو كانت
عين الاولى لتغايتا نوع تغاير فلا تبقى نكرة والفرض خلافه ه
اعلم ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن
والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى
وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقد تعاد النكرة
معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه الى قوله
تعالى ان يقولوا انما انزل الكتاب على طايفتين من قبلنا وقد
تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وانزلنا اليك
الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد
المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انا الهكم اله
واحد وما ينهى اليه الخصوص اى المقدار الذي يصح انتهاء
التخصيص اليه نوعان احدهما الواحد فيما هو فرد
بصيغته اى ذلك في العام الذي يطلق على الواحد وما
فوقه كالطايفة ومن وما واسم الجنس المعرف باللام
واللام نحو الرجل او يلحق به اى فيما هو ملحق بالعام الذي
صيغته فرد كالمرأة والنسا والرجال وغيرهما من الجموع
المعرفة باللام الملحقة باسم الجنس المفرد والثلاثة اى
النوع الثاني الثلاثة فيما اذا كان جمعا اى ذلك في العام
الذي يكون جمعا صيغة ومعنى كرجال وعبيدا ومعنى
لا صيغة كقوم ورهط فانه يجوز تخصيصه الى ان يبقى الثلاثة
لانه اول الجمع ثلاثة باجماع اهل اللغة لانهم اجمعوا
على ان الالفاظ ثلاثة اقسام احاد ومثنى وجمع والكل واحد
صيغة على حدة وقال بعض اصحاب الشافعي ومالك اقل الجمع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)